شريعة الصينيين

مبدأ مدنية الصينيين ، كيفية تشكل الأسرة الصينية ، قانون الوراثة عندهم التصرف في الارضين ، الحقوق العقابية

مبدأ مدنية الصين — يرجع تاريخ المدنية الصينية الى ثلاثين عصراً قبل الميلاد . فقد انقلبت قبائل الصين منذ اكتساح الآريين الهند واستيطانهم الشرق [illegible] اواسط البلاد التي عرفت بعد بالمملكة الصينية بعد ان اخذوا في تشكيل البلاد الاسيوية [illegible] عن حروبهم وظلت تلك القبائل عصوراً عديدة وهي عائشة عيشة رعاة وكل قبيلة منها على حدة قبائل تنتخب رئيساً يأمر بأمره ويصدر عن رأيه ويمضي تحت لوائه . و حيث [illegible] واوائل العصر الثاني والعشرين حيث انعقدت [illegible] الزراعة وعملوا على تجفيف المستنقعات الواسعة واستقبال [illegible] ومزارعها . بدأ ينتقل منصب الرئاسة الى منصب ملك تتوارثه افراد اسرة واحدة كابراً عن كابر وخلفاً عن سالف .

كيفية تشكل الاسرة — كان الصينيون كغيرهم من الامم القديمة يعبدون الآباء وعلى هذا الاساس تألفت الاسرة الصينية تحت رئاسة الاب كتلة متراصة الاجزاء مشتركة في الشعائر والمنافع يشد بعضها البعض . وقد كان لكل رجل صحيح الجسم [illegible] من افراد الاسرة منذ بلوغه العشرين الى ان يبلغ الثلاثين حصة مسؤولاً عن احياء امرها واستثمار [illegible] الاراضي الزراعية التي تملك العائلة . وتتألف من تلك الاسر العائلية تشكل عشيرة اسم خاص تشترك فيه جميع الاسر المنتسبة اليها .

قانون الوراثة عند الصينيين — ان قانون الوراثة عند الصينيين كقانون الوراثة عند الامم الآرية الاولى عندما [illegible] كانت البنات عندهم لا ترث وانما تنتقل الارض [illegible] عن الرجل لأولاده الذكور من بعده [illegible] [illegible] من افراد الاسرة [illegible] [illegible] [illegible] وعند [illegible]

لهم بحقوق الملكية من افراد الاسرة الواحدة

اما الاسترقاق وان كان لماساً عدهم فلا يفهم ان طبقة الارقاء كانت كبيرة العدد فقد كان الاسترقاق في الدرجة الاولى (١) — الاسرى — (٢) — ممن يعوزهم آباؤهم فيعجزون عن الانفاق عليهم (٣) — من الفقراء الذين يدعون انفسهم الانفاق عليهم (٤) — من المدينين الذين عجزوا عن أداء ما عليهم من ديون .

والاسرة المصرية منذ الاسرة الاولى حتى يومنا هذا على وتيرة واحدة في نظمها تلك التي لم يجرؤ احد على التعرض لها والعمل على تعديلها في عصر من تلك العصور المتطاولة حتى واضعو القانون لانهاء عند المصريين بمثابة سنن دينية لا يمكن التحول عنها او التعرض لها بشيء من التعديل والتهذيب .

التصرف في الاراضي — لقد حذا المصريون حذو الآريين والاقطار الاسيوية الاخرى في مسألة ملكية الاراضي وفي كثير من نظمهم الاجتماعية وتابعوهم في كل ما طرأ عليها من التطور والتغيير .

فقد كانت الاراضي كلها ملكاً للحكومة باعتبار انها الرئيس العام لاهالي المملكة على ان يكون للافراد الحق في الاستفادة مما يؤول عن آبائهم كما كانت الاراضون ملكاً لاكبر اولاد الرجل بصفته رئيس الاسرة

وهذه النظرية لا يوجد شعب من شعوب الارض الا اعترف بها وافرها في جميع ادواره فكان ذلك من اكبر العوامل لشيوع فكرة ضرب الضرائب على الاراضين وروايتها حقاً ، فضلاً عن انه قد نشأ عنها اصل حق التصرف منحة يمنحها الملك رعاياه ومع ذلك فلم تكن تحصل دون شيء من اصول الرشوة في الصين ، فانها معمولاً بها منذ العصر الثاني عشر الى الرابع فيمثل البلاد فظهر فيها اصول شبه اصول الزعامة وهي عبارة عن اراض معلومة تشترك ثماني عائلات في زراعتها وتقسم فيما بين افراد تلك الاسر الاصلية بطريق المساواة وهكذا كان يزرع كل حصة ، يعمل على انتاجها وتحسين حاصلاتها .

وهناك اراض كانت تعد مشاعة بين الجميع فيأخذ ما يصلح منها الرعي راع وما لا يصلح لشيء يترك مهملاً ، والسكان على اتساع حتى الازمنة الاخيرة الا يبرح المواطن التابعة للزعامة التي ينتمي اليها الافراد من كل زعامة مجبرون على ان يعاون بعضهم بعضاً و يتقاسموا بأسباب الحياة وتعاونها

على ان هذه الاصول اصول الزعامة التي تنافي ما يميل اليه المصريون بطبيعتهم من اصول الفردية قد بطلت كثيراً وقام على انقاضها النظام بقاء موتها التي تمكن حكيمهم « كونفوشيوس » الشهير

من القضاء عليها ، نحو ثلاثين الجنود لما كانت عليه من الجاية كل الجاية لامبالغة وعجزهم الاستبداد فلم يأت العصر الرابع قبل الميلاد حتى زالت تلك واصبحت الاراضي جميعها تحت يد الحكومة توزعها الامة وقوتها امام امور البلاد

ولكن في الوقت الذي ادارت اصول الزعامة هذه دخل عليها الملكية الشخصية على يد طويل من حتى تلاشت الثروات الواسعة عشية واصطربت الحالة الاجتماعية والسياسية اي اضطراب فاخذ ولاة الامور يبحثون في الخلاص من تلك الاصول التي جرت على البلاد تلك العاقبة السيئة وذلك الارتباك الوخيم العاقبة

وليك بعض ما روي انه في ارسة عشاقه لدرء ذلك الخطر

« ٢ » — قد يرى بعضهم ان لا يزيد ما يملكه الفرد من الاراضي عن عشرة مكتارات وان يوزع ما يزيد عن ذلك على الشعب بمقتضى اصول « الزعامة »

« ٣ » — اصدر احد الامبراطرة سنة ٦٩ ق م ارادة باعادة اصول « الزعامة » فاسست الحكومة بذلك مساحة الاراضين توزعها على الشعب كل بقدر ضعيه واقتداره على العمل ، ولكن يجاب ان ذلك جاء على خلاف رغائب الدولة فلم تمض خمس عشرة سنة على الامبراطور

ثم لما استولت حكومة المغول على الصين جرت اصلاح سياسي احدث اصول الزعامة العسكرية في الاراضين ولكنها لم تنجح

اما الآن فالاصول المعمول بها في بلاد الصين اصول مستمدة من اصول المساحة وقوانين التحرير المتبعة في بلاد الغرب .

الحقوق العقارية — قد كانت دالة على الاستبداد . فان بعض الملاك الكبار كانوا يغتصبون الاراضي حتى يطردوا اربابها بقوته ، وكان من اللازم ليسوع لهذه الحقوق قبل القانون الجديد الحكومة وحتما يعزمه على ذلك لم ان يمنع الحكومة قبل القانون فوراً ولا يزال الارتقاء حتى اليوم جارياً في دستور الصين

الا ان الارتقاء الفردي قد حظر اخيرا واخذت الحكومة اي الهيئة الاجتماعية باجراء الوسائل لمنع الجرائم قبل وقوعها وعقاب الفاعلين بايقاعهم الجرائم فقسمت الجرائم خمسة انواع لكل نوع من الجرائم نوع من العقاب

(١) — عقاب الاعدام يشتمل على انواعه (٢) الخروج العادي والسرقات كانت مما يستلزم قطع الساق (٣) الخصاء للاعمال المخلة بالآداب (٤) خدع الانف للاختيال والاحتيال . (٥) وما عدا ذلك من الجرائم كما تستلزم قطع الرجل بطلاع مخصوص . وقسموا الجرائم الى ثلاثة آلاف نوع فالجان منها تستلزم الاعدام وثمانمائة تستلزم النوع الثاني من العقاب وحسبانه

للزام الثالث والف ملزم الرابع والالف السابعة تسعة والخامس

ولا يكن ايم لم يستفق فيه من اي نطاق من تلك الطبقات بدعم دية معلومة لكل
نوع من انواع الجراحة الالف والاربعة عن الاصداغ والثلاثة الالف وستة عن
الحاجبين والثلاثة الالف عن قطع الساق والف ومائتان عن جدع الانف وستة
عن الطابع .

وتتضمن الدين الاستاذ من انواع القصاص الباقية كلها الامر بطور شون a chun ساعة
[illegible] على البلد وكتبوا ما دل هذا الامر الدور سيئ عواد قصاص الاعدام بتر العضو
والرجم والجلد .

هذا وقد عاجلا في كتابه شرح قانون الاف الحربي انه لا يعد الجاني حالياً الا
اذا كان متعمداً وان العقاب الذي يحكم به على انسان لا يجري على اولاده بعد وفاته .
ويتضح جليا من هاتين الحادثتين الجديدتين ان سطرا في قانون العقوبات لم تكونا معمولا بهما
لخالفهما في بعض من الاوقات . ولا يزال قانون الجزاء عندهم حتى الآن يأخذ الذي
الجريمة للباب ويضع اوزارها على الجميع وكل من يدانه مسئولا عن الجناية التي ارتكبها بعدهم
شريكا له في الجريمة .

فهل ذلك يكون الى من كان في جواره جناة قتيل مسئولا عنها وعليه جزاء
القتلي راجعة .

النبال بعد الجفاف

حكمت محكمة الاعلاء على امرأة وحدت بالمرة لتراع سكرى في الشارع حكما مستقرا
جديداً من نوعه ، فرجعنا في مسلوق الحكم

حيث ان المرأة المحكوم عليها بالنزاع خالفت واجب يقضي ان تراعي قانون النبال
لذا حكمت عليها هذه المحكمة بان تكون بالمدة شهر ٣٠ قدح ماء في كل يوم ، ويطبق هذا الحكم
عليها بان تحضر في كل يوم ٣٠ مرة الى دائرة البوليس حيث تكون امام القومسير في كل مرة
قدحاً واحداً .

وقد اشتهر القضاة الامريكيون باحكامهم المضحكة ولكنها اذا طبقت على العقل تجدها
معقولة جداً